دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. قاسم كريم
أ. مريزق عدمان
المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

Résume :

les entreprises de petite et moyenne taille (PME), les entreprises particulièrement micro et petites, dans les pays en voie de développement manquent des ressources nécessaires pour mesurer efficacement vers le haut et pour accroître leurs entreprises. Pourtant ces sociétés procurent certaines des plus grandes occasions à la création d'innovation, d'emploi et de valeur. La recherche a prouvé que les incubateurs d'affaires peuvent être un outil efficace pour réduire les taux d'échec de PME.

Business incubators provide a nurturing environment, hands-on assistance and a variety of services for start-up companies and entrepreneurs during their first two to three years of development. By coordinating resources and encouraging small companies to share ideas and experiences, and reduce the risk involved in starting a new company and provide young companies access to facilities, services, and investment capital that might otherwise be unavailable. While our role as a business incubator is primarily to promote small business development, we strive to be instrumental in advising potential investors of promising new companies.

مقدمة :

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمـل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ، حيث تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة . وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة، لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقر ا من المتعاملين معها، وقدر ا على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغير ذلك من المزايا .

كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية واليونيدو ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها من المؤسسات ، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدر ا على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية .

و يختلف مفهوم هذه المؤسسات من دولـة إلى أخرى، كما يختلف هذا المفهوم بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة. و بالتالي فإنه لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بنفس الدرجة. كما انه في الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل ا ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي بوجه خاص التي يمر ا اقتصاد هذه الدولة ، بمعنى أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى ، كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادي معين إلى نشاط آخر.

تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدر ا على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وقبل تناول المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيسا على ما سبق ،يأتي هذا البحث ليجيب عن الإشكالية الجوهرية التالية :

ما هو دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الدعم والترقية؟

وللإجابة عن هذا السؤال ارتأينا أن نتعرض للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم التعرض لمفهوم حاضنات الأعمال وبعض التجارب الدولية في هذا ا ال كما يلي :

تتمثل أهم هذه الصعوبات التي تعترض طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يلي:

1- **مشكل التمويل**

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م ، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدرا ا الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم(1).

نلاحظ هنا أنّ المؤسسات ص و م لها طريقة خاصة في التمويل، ذلك أنّ الحصول على القروض المصرفية يستوجب -فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع- توفر الضمانات اللازمة، والتي غالبا ما تكون متاحة، لكن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات ص و م، ترى أنّ مشكل التمويل لايعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأ ا أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد، فالدراسات التي أعدها البنك العالمي تثبت بأنّ المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجا ا، والبنوك التجارية تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.

أما فيما يخص قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات ص و م تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج.

وعموما يمكن أن تلخيص المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات ص و م في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي(2):

- ✓ شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
- ✓ طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد، لأنّ ذلك يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ، وإرسال الملفات نحو العاصمة .
- ✓ غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- ✓ تكليف النظام المالي مع الاحتياجات، بواسطة سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات ص و م.
- ✓ الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.
- ✓ الاعتذارات الدائمة بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي.
- ✓ التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

ومن أهم المبررات التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن الاقتراض للمشاريع الصغيرة مايلي(3):

- ✓ افتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثمّ زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل و ربما الفشل الكامل.
- ✓ الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.
- ✓ اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا مما يزيد خطورة التعاملات معها.
- ✓ ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

وعليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مرحلة الانشاء، لذلك فإنّ الرفع من الكفاءات والسياسات البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون متطورة من أجل التكيف مع المشاكل الخاصة ا.

2- مشكل العقار الصناعي

بعد تعرضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م، نأتي لنطرح مشكلا آخر، الذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها:

أ-الأراضي: يتعلّق مشكل الأراضي أساسا بـ (4):

- القيود البيروقراطية التي لازلت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.
- طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.

- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.
- كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغليها لا يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.

ب- المنافع : تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة ا، إذّ دخلت في حالة تدهور في الهيئة التسييرية وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكّل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا فإنّ بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقات الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يضطّر أصحاب المنشآت إلى حلّ الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم، وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء.

رغم أنّ المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية(5)، الذي ينص على تكوين لجنة تضم ممثلي مسئولي مؤسسات صناعية على مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مسئولي مختلف الهيئات العمومية التالية:

- الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز Sonal gaz.
- الماء الصالح للشرب /الماء الصناعي Epeal .
- البريد والمواصلات Ptt.

إلاّ أنّ الواقع يبين أنّ التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤدي إلى التأخر في إتمام المشاريع.

ج- الهندسة المدنية و العمران: أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أنّ الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة إجراءات معقّدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي ذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد.

فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقّار تواجه مشكلتين أساسيتين هما(6):

*ضرورة الحصول على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيير والتنظيم (البيع، التنازل، التخصيص والكراء).

*تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية، علما أنّ الأسعار تجلب عددا كبيرا من المضاربين.

ومن العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضا عدم الاستقرار، وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغلّت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل(7)، وعليه فإنّ مشكل العقار الصناعي، مشكل عويص يجب النظر فيه، لتحسين استغلاله.

3- مشكل الإجراءات الإدارية .

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات ص و م أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلّبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأنّ الإدارة الجزائرية لازالت تمثّل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممل(8)، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاط المؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، مما ضيع على أصحا ا وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء، عليه المرور بعدة إجراءات إدارية شاقة وطويلة هي:

- ✓ يقوم هذا المستثمر بطلب قطعة أرض مفردة أو في منطقة صناعية لدى البلدية، بعد أن يكون قد شكّل ملفا خاصا.
- ✓ يتقدم إلى الولاية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء.
- ✓ يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية PTT-SONALGAZ.
- ✓ يتقدم – في الأخير- إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع.

لهذا فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعبر هذه الأخيرة عن الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح، وما يصحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط و ربما تركه نهائيا.

كما تطرح شهادة إثبات قيام المحل التجاري كمشكل أمام المستثمرين الذين لا يتمتعون بالعقار الصناعي والذين لا يمكنهم القيد في السجل التجاري دون تقديم شهادة الوضعية الجبائية، ومنه لايمكنهم القيام بمشاريعهم(9).

أما المؤسسات التي تمارس نشاطها بصفة غير رسمية قد يكشف أمرها، فتتعرض في هذه الحالة إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن أو الغرامات المالية، هذا التصرف كله له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، غير أنه يوجد هناك ماهو أخطر من ذلك منذ فرض قواعد وآليات الاقتصاد الحر، حيث تميز الاستيراد بالفوضى، مما خلق مناخا أضر باقتصاد الدولة، لأنّ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة سيؤدي حتما إلى توقف مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويتجلى الاستيراد غير المنتظم من خلال(10):

- ✓ عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.
- ✓ الإغراق، المتمثل في استيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلا ا المحلية في السوق.
- ✓ انعدام المعلومات أفرز ظهور أكثر من 6000 مؤسسة استيراد في السنوات الأخيرة دد كيان المؤسسات الإنتاجية الوطنية.
- ✓ التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة الخارجية في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط المنظمة العالمية للتجارة، مع أنّ هذه الأخيرة تكرس وتقبل حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها، تشجيعا وتأصيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد.

ومن هذا نرى أنه من الضروري توفير بيئة تحوي كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية، تواجه التحديات المفروضة بالتبادل الدولي ودعم المنتج الوطني.

4- مشاكل أخرى

رغم ما ذكرناه سابقا من مشاكل يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي ليست محصورة في ذلك فقط، بل توجد مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن سابقا ا، من بينها:

أ- مشكل نقص الخبرة والمعلومات: رغم أهمية قطاع المؤسسات ص و م واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلاّ أنّ نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أنّ جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.

- ✓ قلّة المعلومات: تتجلى المعلومات الاقتصادية المتعلّقة بالمؤسسات ص و م فيمايلي:

- اتخاذ القرار السياسي والإداري، ومعرفة القدرات.
- تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع.

ولكن في موضوع المعلومات الاقتصادية هناك أكثر من صعيد :

- غياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة.
- غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين ذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات وخاصة المصغرة.
- عدم التنسيق بين المصالح الوزارية المختلفة.
- اختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة ذا النوع من المؤسسات، أدى مثلا في سنة 1996 إلى إعلان أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطنيا هو :

177365 مؤسسة حسب مؤسسة تطوير الصناعات الخفيفة (EDIL).

236000 مؤسسة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

127000 مؤسسة حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS).

25000 مؤسسة حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

- غياب ثقافة المؤسسة، رغم أنّ ا تمعات المتطورة قد حققت إنجازات ونجاحات بفضل العلوم التي وصلت إليها، والقدرات التي حققت من ورائها.

وما نلاحظه بالنسبة للنظام المعلوماتي الجزائري هو عدم توفر قاعدة بيانات متجددة وصحيحة لدعم عملية اتخاذ القرارات، وكذا التضارب الشديد الكائن بين المعلومات المصرح بها من طرف جهات مختلفة ويرجع ذلك إلى[11]:
- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حلّ المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.
- غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.
✓ قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: حيث تعتبر قلّة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية:
- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكّفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.
- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم.
- خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لايستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمته[12]

تؤدي هذه الوضعية من نقص معلومات وخبرة تسييرية إلى توقف مسار الاستثمار في مجال المؤسسات ص و م، وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إذ توقّفت عدة مؤسسات إنتاجية (1800 مؤسسة)، بينما غيرت أخرى نشاطها إلى: استيراد، فندقه، تجارة ... لما تتميز به هذه الأنشطة من سرعة في الإنجاز، بالإضافة إلى الحصول على الربح السريع.
✓ *ب-غياب الفضاءات الوسيطة:* تلعب الفضاءات الوسيطة في وقتنا الحالي دورا في إحداث تغيرات جذرية على مستوى المؤسسات ص و م، وذلك لمواكبة التطورات الحادثة في الساحة الدولية عبر الزمن، مستغلة جميع هذه الفضاءات التي تعتبر كهمزة وصل من أجل تحقيق نموها، فهي تتضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وعلى المستوى الاقتصادي، فالمؤسسات ص و م، ترتكز وحلقة ضرورية لتنظيم الاقتصاد، وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود، بحيث لا تقوم بدورها الأساسي والذي يتمثّل في تحقيق الضغوط على المتعاملين ليتفرغوا للإنتاج.
✓ مؤسسات البحث العلمي: نستطيع القول بأنه لا توجد علاقة واقعية بين ما يجري في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي من جهة، والواقع الاقتصادي من جهة أخرى، وهذه الإشكالية في بلادنا تحتاج إلى من يجد لها حلا، وذلك بالبحث عن التطورات وتكوين أبحاث جادة في الاقتصاد والاستفادة منها في نمو الاقتصاد وكيفية اندماجه.
ت- مشكل النظام الجبائي: يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي في المدى القصير على غرف التجارة والصناعة، وبورصات للمناولة والشراكة، أما على المدى الطويل، فهناك كيانات أخرى مثل مراكز الدعم الوطنية والجهوية[13] لذا سنذكر مشاكل كل فضاء على حدى لندرك الوضع الراهن:
✓ البورصة: نسجل غيابا كبيرا جدا للبورصات، وقلّة التعامل معها أيضا، فالبورصة سواء كانت مالية أو تجارية، تشكّل أحد الأدوات الناجحة لتطوير المؤسسات، باعتبارها تشكّل فضاء إعلاميا وتشاوريا هاما، فوجود البورصة يعمل على:
- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.
- نسج علاقات وتوزع أحسن للجهاز الإنتاجي.

غرفة تجارية: تعمل غرفة التجارة والصناعة على الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية المختلفة، فهي تعد الواجهة المشتركة، علما أنّ الصعوبات التي يتعرض لها جهاز الإنتاج في استغلاله، والنظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد، قد منع المؤسسات ص و م من إجراء استثمارات ضرورية لتكييف أداتها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد[14]، وزيادة على هذا هناك عوامل أخرى تضغط على النشاط الإنتاجي من بينها :
- ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، الناتج عند إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة.
- كساد الإنتاج المصنع، الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير النزيهة أحيانا للإنتاج المستورد.
- ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى توقف عدة مؤسسات إنتاجية، فقدان العديد من مناصب الشغل ،وتحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى الدائرة التجارية.

ث-مشكل النظام الجمركي: يخلق النظام الجمركي مشكلات وصعوبات نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك، التي تسير وفق تشريع لا يسهل من نشاط هذا القطاع، وبعده عن التطبيقات والأعراف الدولية التي تتماشى وتتكيف حسب القوانين والآليات الجمركية.

ج- *مشكل انعدام رؤية إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد:* تفتقد المؤسسات ص و م إلى وجود رؤية إستراتيجية، أو بمعنى آخر تنبؤ مستقبلي لما تكون عليه، وبالتالي عدم معرفة كيفية المحافظة على مكانة هذا القطاع في ظل التغيرات المستقبلية، ويكون من السهل القيام بالتنبؤ المستقبلي للمؤسسة في الدول المتقدمة نظرا لتوافر مراكز البحوث والتحاليل الإستراتيجية للمؤسسات على عكس الدول المتخلفة، لذا يؤدي غياب مثل هذه التوجيهات إلى جعل الأمور أكثر تعقيدا، لأننا نجهل ما هي الأولويات؟، وما هي الخطة التنموية اللازمة لتطوير هذا القطاع بصفة خاصة، والخروج من هذه الأزمة بصفة عامة؟.

ح- *مشكل التكوين المهني واليد العاملة المؤهلة:* يقف أمام المؤسسات ص و م عائقا كبيرا يتمثّل في نقص العمال المؤهلين، وقلّة المراكز التقنية، الأمر الذي يؤثر على نوعية المتوجات المعروضة وعلى إنتاجية المؤسسة ويعتبر العامل؛ أهم عوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظى بالاهتمام، وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا(15).

ونظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات، فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. ومن بين التقنيات الجديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل هناك حاضنات الأعمال. والتي يمكن **تعريفها** كما يلي:

حاضنات الأعمال" مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها. وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسسا م الصغيرة دف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج من الحاضنة لإفساح ا ال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى".

كما تعرف بأنا " منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى حضانة منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به، وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح"(16).

يتضح من التعريفين السابقين أن مفهوم الحاضنة مستعار من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال ا ممن يحتاجون فور ولاد م إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة تساعدهم عل تخطي صعوبات الظروف المحيطة م ، والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة.

ويمكن عرض **أهداف الحاضنة** فيما يلي:

- ✓ تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة؛
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها ؛
- ✓ توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتكوين والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو؛
- ✓ مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة .

وقبل التعرض إلى بعض التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال، نرى من المناسب أن نتناول أنواع الحاضنات في الآتي:

أ- الحاضنة الإقليمية: تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من ا تمع .

ب- الحاضنة الدولية: تروج الحاضنة لاستقطاب رأس المال مع عملية نقل التكنولوجيا، مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج .

ت- الحاضنة الصناعية: وهي التي تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة، مع التركيز عل المعرفة والعد التقني من المصانع الكبيرة .

ث- حاضنة القطاع المحدد: دف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل الموهوبين والمخترعين أو البرمجيات أو الصناعات الهندسية على سبيل المثال. وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

ج- الحاضنة التكنولوجية: تتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التكنولوجيا المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية، مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.

ح- الحاضنة الافتراضية: هي حاضنة بدون جدران، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنة المعتادة باستثناء احتضانا بالعقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة.

لقد أثبتت حاضنات الأعمال نجاحها في عدد من دول العالم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ماليزيا ، فرنسا، أمريكا. وعلى الصعيد العربي نذكر البحرين ومصر. وفيما يلي بيان بالتجربة المصرية والأمريكية في مجال حاضنات الأعمال(17):

أ- تجربة جمهورية مصر العربية :

اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا كآلية لدعم إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين، وعلى ذلك جاءت فكرة انشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة وهي جمعية أهلية غير حكومية، تم إشهارها في مارس 1995 بأعضاء جمعية عمومية ومجلس إدارة من رجال أعمال و وزراء سابقين .لقد وضع الصندوق الاجتماعي خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 حاضنة إلى غاية سنة2003 ، مع استكمال الباقي في الفترات التي تلي . وهناك حاضنات تعتمد على تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف، كما تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل المنصورة وتلا وأسيوط ، أي أنا حاضنة للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية، وهناك حاضنات التكنولوجيا وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية مثل حاضنة التبين وجامعة المنصورة وحاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية .

إن الحاضنة الواحدة تستوعب حوالي 40 مشروعا لتستمر داخل الحاضنة لمدة ثلاث سنوات ثم يتم التحرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة.وتشير الإحصاءات إلى أن 520 منتسب سوف يتمتع بخدمات الحاضنات حتى عام 2006. وتبلغ تكلفة إنشاء الحاضنة الواحدة من 2 إلى3 مليون جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة ثلاث سنوات. وتحتاج الحاضنة لدعم مادي خلال أول ثلاث سنوات لتغطية الفارق بين المصروفات والإيرادات، ثم بعد ذلك يتم الاعتماد ذاتيا على النفس من خلال زيادة مواردها.

ب- تجربة حاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية

بدأت التجربة الأمريكية بسبب فشل ما يقارب 50% من المشروعات الصغيرة عند بدء العمل ا وذلك لضعف الإدارة وأساليب إتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات واحتياجات الأسواق .ويوجد حاليا ما يزيد عن 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة وحدها . وقد تم إنشاء حاضنة أوستن التكنولوجية للحد من نسبة الفشل للمشروعات الجديدة .

ولقد تم تخرج حوالي 69 مشروع من الحاضنة، كما تم توليد 1900 وظيفة جديد وإجمالي عوائد فاقت 720 مليون دولار في العشر سنواتى السابقة. وكمثال فإن شركة PSW التي تعمل بمجال التجارة الالكترونية،قد بدأت داخل الحاضنة بعدد من الموظفين لا يتجاوز 10، يعمل ا الآن 400 موظف بأغلب الولايات ، وبلغت أرباحها للربع الأول من عام 2001 حوالي 10.4 مليون دولار والربع الثاني لنفس العام 11 مليون دولار.أيضا شركة CEDRA التي تعمل بالعلوم و الأبحاث الصيدلانية، والتي دخلت الحاضنة عام 1992 وتراوح معدل النمو السنوي من 30 إلى 40% ، ببداية عمل الشركة كان ا 05 موظفين و الآن يزيدون عن 120 موظف ..وهناك العديد من الأمثلة المشا ة لمختلف الحاضنات التكنولوجية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية .

الخاتمة

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية والأجنبية، حيث تمثل أهمية بالغة في تنمية اقتصاديات هذه الدول ويؤدي عملها جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة إلى تكامل وتجانس الهياكل الاقتصادية، مما يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

أمام هذا الدور المهم، كان من الضروري البحث عن تقنيات جديدة تتولى هذا النوع من المؤسسات، و من بينها حاضنات الأعمال ، التي تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكأنا وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل،لتصبح قادرة على النماء ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات النجاح .

الهوامش

1- بوهزة محمد ،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003، ص 10

2 - قويقع نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات ص وم في الدول النامية – حالة الجزائر،رسالة ماجستيرغير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 ،ص 40

3- ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص 60

4- سرور بوعسيلة، سميرة بن مدور، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ليسانس غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 1999، ص 35

5- الجريدة الرسمية، المنشور رقم 104، المؤرخ في 1994/04/22 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، العدد 62، ص2

6- ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 81

7- عبد الرحمن بن عنتر، " واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية" ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 29-30 أكتوبر 2001، ص02

8- سعيد مقدم ، أخلاقيات الوظيفة العمومية ، ط4 ، دار الأمة ،الجزائر،1997، ص16

9 - عابي غنية ، محددات استقطاب الاستثمار في ظلّ الاصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير،غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2004، ص145.

10- ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،الدورة العامة العشرون، جوان2002، ص4

11- عابي غنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 146

12- مؤتمر العمل العربي، " الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي –أداة للتنمية-"، الدورة الحادية والعشرون،القاهرة ، 04-11 أفريل 1994، ص 13

13- عبد الرحمن بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص06

14- سرور بوعسيلة، سميرة بن مدور، مرجع سبق ذكره ، ص33

15- Lamiri Abdelhak, Gérer l'Entreprise Algérienne dans l'Economie_de Marché , 1er Ed, Algérie, 1993, p105

16- نبيل محمد شلبي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية ، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها مركز البحوث والتوثيق، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة ، ا لمد 25 ، العدد 97 ، 2004 ، ص 116

17- نبيل محمد شلبي، مرجع سابق ،ص ص 118-119